الأمم المتحدة

A/C.5/65/SR.4

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
5 January 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روزنثال ..... (غواتيمالا)

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة مكلورغ

المحتويات

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-57305 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج
(A/65/6 و A/65/16 و A/65/70)

١ - **السيد بافلوفتيش** (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق): قال، في معرض تقديمه لتقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن دورتها الخمسين (A/65/16)، إن اللجنة توصلت، لأول مرة منذ انعقاد دورتها الثانية والأربعين، إلى توافق في الآراء بشأن جميع البرامج المقدمة إليها كي تنظر فيها، مما يدل على الحالة المرضية لطرائق عملها. وأضاف أن كبار المسؤولين في الأمانة العامة كانوا قد عرضوا معظم التقارير مما أتاح للجنة إمكانية الحصول على المعلومات الأساسية المتعلقة بالمسائل المعروضة عليها.

٢ - وفيما يتعلق بالأداء البرنامجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، قال إن اللجنة شددت على ضرورة أن يكون تقرير الأداء البرنامجي أكثر وضوحا، وأوصت، في جملة أمور، بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إدخال تحسينات على التقرير من خلال توضيح معدل التنفيذ وشرح أسباب زيادة النواتج وتأجيلها وإلغائها.

٣ - وقد نظرت اللجنة أيضا في موجز خطة الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6 (Part One))، وأوصت بأن توافق الجمعية العامة على الأولويات الثماني الواردة في الفقرة ٤٧ منه. وأوصت اللجنة أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن ينفذ بشكل كامل قرارها ٢٥٩/٦٤ وأن يعرض في الموجزات المستقبلية للخطة والخطط البرنامجية الثنائية السنوات للإطار الاستراتيجي، التدابير المتخذة لتعزيز المساءلة داخل الأمانة العامة. وحددت اللجنة في الفقرة ٣٧ من تقريرها المجالات المثيرة للقلق بشأن الإطار الاستراتيجي المقترح.

٤ - وفيما يتعلق بالتقييم، نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن الاستعراض الذي يُجرَى كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة والأربعين بشأن التقييم المتعمق للشؤون السياسية (E/AC.51/2010/2). وأوصت، في جملة أمور، بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام اتخاذ تدابير لمعالجة عدم التوازن في التمثيل الجغرافي وتكافؤ الجنسين في إدارة الشؤون السياسية بصفة عامة وفي قائمة المساعدة الانتخابية بوجه خاص.

٥ - وبشأن مسألة التنسيق، استعرضت اللجنة التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (E/2010/69)، وتقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2010/3). وأوصت اللجنة بأن توجه الجمعية العامة انتباه الأمين العام، باعتباره رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى ضرورة أن يواصل المجلس تعزيز التنسيق على نطاق المنظومة على نحو يتسق مع الولايات الحكومية الدولية للدول الأعضاء في اللجنة. ويجب أن تتسق جميع التدابير والمبادرات مع هذه الولايات، مثل ''مبادرة الاقتصاد الأخضر'' و مفهوم ''وحدة العمل في الأمم المتحدة''. وشجعت اللجنة المجلس على تعزيز تعاونه مع وحدة التفتيش المشتركة ولجنة الخدمة المدنية الدولية واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأشارت اللجنة إلى قرارات الجمعية العامة ٢٣٦/٦٢ و ٢٦٠/٦٣ و ٢٤٣/٦٤، وحثت الأمين العام على ملء وظيفة الأمين العام المساعد الشاغرة في مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم تقرير عن النتائج في الجزء المستأنف الأول من دورتها الخامسة والستين.

٦ - **السيد ياماكازي** (المراقب المالي): قال في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/65/6)، إن الإطار الاستراتيجي أعد وفقا للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية في الميزانية وطرائق التقييم، وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨، الذي طلبت الجمعية فيه إلى الأمين العام أن يعد إطارا استراتيجيا على أساس خطة برنامجية لفترة سنتين.

٧ - وأكدت الجمعية العامة بموجب القرار نفسه أن الإطار الاستراتيجي يشكل توجيها رئيسيا للسياسات في الأمم المتحدة. وروعيت في إطار فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ أيضا قرارات الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩ و ٢٣٥/٦١ و ٢٤٧/٦٣ و ٢٢٩/٦٤. وبذلت جهود لتحسين شكل الباب الأول وتجسيد الأهداف الأطول أجلا الواردة فيه، بوسائل من بينها تقديم تفاصيل عن الأولويات المتفق عليها بين الدول الأعضاء.

٨ - وشكل الإطار الاستراتيجي إحدى الأدوات الأساسية الموجهة لعمل المنظمة. وسلط الباب الأول المشتمل على موجز الخطة الضوء على الأهداف الأطول أجلا، بينما غطى الباب الثاني المتمثل في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٧ برنامجا. ومثلت الوثيقة شرحا للولايات التشريعية وستكون بمثابة أساس لمقترحات الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وأدرجت موجزات الولايات التشريعية الرئيسية في نهاية كل واحد من البرامج الواردة في الباب الثاني.

٩ - وجرى إعداد موجز الخطة بمشاركة كاملة من الأمين العام والإدارة العليا بالأمانة العامة. وجسدت الأهداف الأطول أجلا الإرشاد الذي وفرته الدول الأعضاء بشأن عمل المنظمة، من خلال لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة بصفة رئيسية. وحددت الأولويات، التي وضعتها الجمعية العامة على امتداد العقد الماضي، بالإضافة إلى الفرص الاستراتيجية السبع التي فصلها الأمين العام في بداية عام ٢٠١٠، شكل الإطار الاستراتيجي.

١٠ - وكان هناك اتفاق واسع النطاق على وجوب أن تجدد الأمم المتحدة تركيزها على التنمية المستدامة والتعافي الشامل من الأزمة الاقتصادية. وتزامنت الفترة التي يغطيها الإطار الاستراتيجي أيضا مع حركة تضامن في السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية بحلول الموعد الأقصى الذي حدد له عام ٢٠١٥، على الأرجح. وشكل تغير المناخ عاملا حاسما آخر في تحديد العمل الإنمائي، حيث تزامنت السنة الأولى التي يغطيها الإطار الاستراتيجي مع نهاية فترة الالتزام الأولى لبرتوكول كيوتو. وبالإضافة إلى ذلك تضمنت المسؤوليات الأساسية للمنظمة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، التي تشمل استيفاء الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، وتنفيذ خطة العمل التي جرى الاتفاق عليها في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية لاستعراض الاتفاقية، بشأن توفير الدعم في مجال نزع السلاح، وكفالة خلو العالم من الأسلحة النووية، وصون السلام والأمن الدوليين، وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة والقانون الدولي. ومع اعتماد استراتيجية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦، وتشكيل فرقة عمل معنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب، اتسع عمل المنظمة ليشمل أيضا بذل الجهود لمكافحة الإرهاب الدولي في جميع أشكاله ومظاهره. ويعتمد النجاح في تحقيق الرؤية المحددة في الإطار الاستراتيجي المقترح على كفالة فعالية أداء المنظمة لوظيفتها، عن طريق تنفيذ مشروع أوموجا لتخطيط موارد المؤسسة والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويتعين على الأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٤ أن تواصل تحسين آلياتها للرقابة الداخلية وتعزيز المساءلة.

١١ - وسيتواصل العمل، وفقا لما طلبته الجمعية العامة في القرار ٢٦٩/٥٨، من أجل كفالة تحديث البرامج لتعكس أثر القرارات الحكومية الدولية التي اتخذت عقب إعداد الإطار الاستراتيجي. وسيخضع كل برنامج للاستعراض في سياق إعداد ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وسيسلط الضوء على الولايات التشريعية والتعديلات البرنامجية التي لم تدرج في الإطار الاستراتيجي الذي اعتمدته الجمعية العامة وتقدم إلى اللجنة الخامسة من أجل استعراضها في عام ٢٠١١.

١٢ - وقد خضع الإطار الاستراتيجي المقترح بالفعل للاستعراض من قبل الهيئات القطاعية والتنفيذية المختصة على المستوى الحكومي الدولي. وأدمجت النتائج في بعض الحالات في المقترحات المعروضة الآن على اللجنة. وفي حالات أخرى، جرى الاستعراض بعد إعداد الصيغة النهائية للمقترحات الأولية، فقدمت التعديلات إلى اللجنة لدى استعراضها للإطار الاستراتيجي المقترح.

١٣ - وجرت الاستفادة في إعداد الإطار الاستراتيجي المقترح من التجارب المكتسبة منذ إدخال الإطار المنطقي في عام ٢٠٠٢، الذي أبرز الأهداف والاستراتيجية والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز. وأسهمت عمليات إعداد التقارير بشأن النتائج التي تحققت، على النحو الذي عرض في تقرير الأداء لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/65/70)، في تحسين فهم الإطار المنطقي، وإدارة برنامج العمل من أجل تحقيق النتائج، وفي الدور الحاسم الذي تؤديه التغذية المرتدة في دورة التخطيط وتصميم البرامج وتنفيذها، وفي الرصد والتقييم.

١٤ - **السيد بايز** (دائرة تنسيق السياسات والرقابة): قال، في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/65/70)، إن التقرير يتضمن معلومات عن النواتج التي تتحقق - التدابير التقليدية لقياس الأداء - ويقدم سردا عاما للنتائج التي حققتها المنظمة في تلك الفترة.

١٥- وقال المتحدث إن ١٨ بابا من أبواب التبليغ عن النتائج القابلة للقياس البالغ عددها ٣١ بابا، حققت معدلات تنفيذ بنسبة ٩٠ في المائة أو أكثر، مقارنة بـ ٢٣ بابا في فترة السنتين السابقة، بينما تراوحت نسب التنفيذ في ١٠ أبواب بين ٨٠ و ٨٩ في المائة، مقارنة بـ ٥ أبواب في الفترة السابقة. وانخفضت نسبة التنفيذ عن ٨٠ في المائة في ٣ أبواب فقط في الميزانية، هي تحديدا: نزع السلاح (٧١ في المائة)، وشؤون السلامة والأمن (٧١ في المائة)، ومكتب إدارة الموارد البشرية (٦٩ في المائة). وحققت المنظمة نتائج كبيرة خلال فترة السنتين، ترد تفاصيلها في التقرير حسب أبواب الميزانية.

١٦ - وكانت لجنة البرنامج والتنسيق قد أوصت، في دورتها الثامنة والأربعين، بمساءلة مديري البرامج عن تحقيق النتائج وتوثيق التقدم المحرز تجاه الوفاء بالالتزامات المعلنة في الميزانية البرنامجية، من خلال إدراج المسؤوليات الإدارية ذات الصلة في عملية تقييم الأداء. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، كانت اختصاصات مجلس الأداء الإداري - أعلى هيئة لتقديم المشورة إلى الأمين العام بشأن المسائل ذات الصلة بالأداء - قد عدلت على نحو يكفل نظر المجلس في اتفاقات كبار المديرين وتقارير الأداء البرنامجي في آن واحد. ومن شأن تعزيز الروابط بين تلك الأدوات أن يؤدي إلى تحسين الإدارة وتعزيز المساءلة في الأمم المتحدة. وسيتمكن مكتب إدارة الموارد البشرية، من خلال إصلاحات إدارة الأداء الجارية الآن، من كفالة نشوء روابط مماثلة أيضا في خطط العمل المفردة للدول الأعضاء.

١٧ - **السيد الشحاري** (اليمن): تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فأبرز أهمية لجنة البرنامج والتنسيق باعتبارها

الهيئة الفرعية الرئيسية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بالتخطيط والبرمجة والتنسيق. وقال إن اللجنة تشكل عصب قدرة الجمعية العامة على تطبيق إجراءات الرقابة والتقييم من أجل تحسين تصميم البرامج وتفادي التداخل والازدواج. وأعرب عن تأييد المجموعة الكامل لتوصياتها.

١٨ - ولا تملك صلاحية تحديد أولويات الأمم المتحدة سوى الدول الأعضاء. ومن الضروري أن تناقش الهيئات الحكومية الدولية مشروع الإطار الاستراتيجي قبل فحصه من قبل اللجنة، حسبما تنص عليه الفقرتان ٤-٨ و ٤-٩ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم. وقد أدت الاختلافات بين الولايات التشريعية المعتمدة وبعض المقترحات المتعلقة بالإطار الاستراتيجي إلى انعقاد مداولات ومفاوضات مطولة، ولا سيما فيما يختص بالمفاهيم والنهج التي تبعد الشقة بينها وبين الحصول على توافق في الآراء وسط الدول الأعضاء، أو التي لا تزال قيد المناقشة لدى الهيئات الحكومية الدولية. وتعكس النتائج المدرجة في تقرير اللجنة الآن التوازن بين الولايات التشريعية، وتؤيد المجموعة استنتاجات وتوصيات اللجنة.

١٩ - ويتعين على مجلس الرؤساء التنفيذيين أداء دور هام في مجال تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن يتخذ الأمين العام إجراء، بوصفه رئيس المجلس، بغرض تعزيز شفافيته ومساءلته أمام الدول الأعضاء. وأعرب المتحدث عن تشجيع المجموعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة الدولية للخدمة المدنية ووحدة التفتيش المشتركة على الدخول في حوار أكثر فعالية والتعاون بشأن المسائل المثيرة للاهتمام المشترك.

٢٠ - وأعرب المتحدث عن الترحيب بالخطوات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة بغرض دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقال إن تأسيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا حري بأن ييسر تنفيذ ولاية المنظمة المتعلقة بتوفير الدعم للمنطقة. ويصعب فهم التأخير في ملء وظيفة الأمين العام المساعد الشاغرة في مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا. وتؤيد المجموعة الاستنتاج الذي توصلت إليه اللجنة، الموضح في الفقرة ٣٨٦ من تقريرها (A/65/16)، وتتوقع أن يتخذ الأمين العام إجراء عاجلا في ذلك الصدد.

٢١ - **السيد دي بريتر** (بلجيكا): تحدث نيابة عن الإتحاد الأوروبي، والبلدين المرشحين للانضمام إلى الاتحاد تركيا وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا، فرحب بالتدابير التي نفذتها اللجنة من أجل تعزيز فعالية القرارات التي تتخذها، مما سيساعد على تصريف أعباء ولايتها. وقال إن مساعدة الأمانة العامة، فضلا عن الحوار اللصيق بين اللجنة والهيئات والدوائر المختصة، لا يقدران بثمن فيما يختص بفعالية تنفيذ عمل اللجنة.

٢٢ - **السيد كومبيرباتش** (كوبا): أعرب عن استغراب وفده لتفسير المادة ٤-٨ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، الوارد في ورقة عمل لجنة البرنامج والتنسيق (E/AC.51/2010/CRP.1)، والذي يفيد بأن مجلس حقوق الإنسان ليس الهيئة المختصة باستعراض الإطار البرنامجي للبرنامج ١٩، حقوق الإنسان، الذي أعدته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأعرب عن الأمل في إيجاد حل للمسألة، ودعا المفوضية إلى التقيد الدقيق بهذه الأنظمة.

٢٣ - ومن واجب الأمانة العامة أن تعد إطارا استراتيجيا مع التقيد الدقيق بالولايات القانونية. غير أن بعض الكيانات روجت، في الدورة الخمسين للجنة، لمفاهيم ونهج كانت لم تزل قيد المناقشة وسط الدول الأعضاء، ولم يكن قد تم التوصل بعد إلى اتفاق في الآراء بشأنها، مما أدى إلى مداولات مطولة بشأن عدد من البرامج.

٢٤ - وفيما يتعلق بالتنسيق، رأى المتحدث أن مجلس الرؤساء التنفيذيين يميل إلى اتخاذ موقف شبه مستقل في عمله، وأنه في أحيان كثيرة يقدم الحالات إلى الدول الأعضاء بعد أن يتم البت فيها، ويخدم مصلحة فئة واحدة فقط من عضوية اللجنة، ويتجاهل الولايات الحكومية الدولية على نحو يثير القلق. وأصدرت اللجنة توصيات معينة بغرض تصحيح ذلك الوضع. ووجه المتحدث الانتباه في ذلك الصدد إلى توصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة باختيار الرؤساء التنفيذيين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وشروط خدمتهم (A/65/71). وأشار إلى أن الجمعية العامة لا تزال تنتظر ملاحظات الأمين العام بشأن تقرير هام للوحدة عن دور الممثلين الخاصين للأمين العام والمنسقين المقيمين (A/65/394).

٢٥ - وقال المتحدث إن نتائج الدورة الخمسين للجنة البرنامج والتنسيق تؤكد مصداقية استنتاجاتها وتوصياتها، التي يؤيدها وفده تأييدا تاما.

٢٦ - **السيد صفائي** (جمهورية إيران الإسلامية): أعرب عن تأييد وفده لتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق، التي يساعد تقييمها التفصيلي لجميع برامج الأمم المتحدة على كفالة فعالية تنفيذ الولايات التي تقرها الدول الأعضاء. ويساعد الإرشاد الذي توفره اللجنة لكيانات منظومة الأمم المتحدة على تعزيز مصداقية هذه الكيانات وقدرتها على الاستجابة وتنسيق شؤونها. وتساعد اللجنة أيضا على كفالة دقة ترجمة الأمانة العامة للولايات التشريعية إلى برامج. ومن شأن تنقيحات الإطار الاستراتيجي، التي اقترحتها اللجنة استنادا إلى توافق في الآراء، أن تيسر عملية إعداد الميزانية.

٢٧ - ويتعين على مجلس الرؤساء التنفيذيين أن يبذل كل جهد ممكن لتعزيز تنفيذ خطط التنمية من خلال نهج شامل للمنظومة يؤدي إلى تنسيق إجراءات جميع الوكالات في مجالات مكافحة الجوع والفقر وتخفيف آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. ويجب على المجلس أيضا أن يكفل أداء منظومة الأمم المتحدة دورا أساسيا في تنفيذ برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويتعين على الأمين العام، بوصفه رئيسا للمجلس، أن يعزز شفافيته ومساءلته من خلال تشجيع قيام حوار موضوعي بينه وبين الدول الأعضاء على فترات أقرب.

٢٨ - **السيد نغوين دين هاي** (فييت نام): قال إن لجنة البرنامج والتنسيق قدمت مساهمات حيوية في مجال تسيير عمل المنظمة، من خلال توفير الإرشاد في مجال تصميم البرامج وتحديد التغييرات البرنامجية النابعة من القرارات التي تتخذها الهيئات الحكومية الدولية. وقال إن إرشادها لكيانات منظومة الأمم المتحدة ساعد على تحسين الترابط وتعزيز التنسيق والمساءلة على نطاق المنظومة. وأعرب عن تأييد وفده لتوصيات اللجنة، وبخاصة ما يتعلق منها بضرورة زيادة التنسيق داخل الأمانة العامة، من أجل تحسين الإنجازات المتوقعة، كي تنعكس جميع الأنشطة الصادر بها تكليف وجميع النتائج في الميزانية بشكل فعال ويتسم بالكفاءة.

٢٩ - ونظرا إلى أهمية التقييم في مجال صنع القرارات وتصميم البرامج وتحقيق الإنجازات وكفالة الشفافية، أعرب المتحدث عن موافقة وفده على توصية اللجنة بأن يحسن مديرو البرامج الجوانب النوعية لمؤشرات الإنجاز، من أجل تقييم النتائج على نحو أفضل. وأخيرا، أعرب المتحدث عن

تأييد بلده لوجوب أن يكثف مجلس الرؤساء التنفيذيين جهوده تجاه تعزيز التنسيق على نطاق المنظومة. وفي المجال متسع لأن تعزز جميع هيئات التنسيق الفعالية والترابط فيما يتعلق بإنجاز البرامج.

٣٠ - **السيد أوفسيانكو** (بيلاروس): أعرب عن الارتياح للتوصيات التي أصدرتها لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وأعاد تأكيد أهمية الحفاظ على ولاية اللجنة، باعتبارها الهيئة الفرعية الرئيسية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بالتخطيط والبرمجة والتنسيق.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (A/65/32 و A/65/122 و A/65/484 و Corr.1)

٣١ - **السيدة كورتي** (رئيسة لجنة المؤتمرات): قالت، في معرض تقديمها لتقرير لجنة المؤتمرات لعام ٢٠١٠ (A/65/32)، فيما يتعلق بالمشروع المنقح لجدول مؤتمرات واجتماعات عام ٢٠١١، إن اللجنة نظرت في مقترحات إعادة جدولة اجتماعات اللجنة الخامسة خلال الدورة المستأنفة، لكنها أعربت عن خيبة الأمل لأن الخيارات الممكنة لم تشمل تغيير تواريخ اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق أو افتتاح الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣٢ - وفيما يختص بموضوع استخدام مرافق وخدمات الاجتماعات، الذي جرى تناوله في الباب ألف من الفصل الثالث في ذلك التقرير، فقد ارتفع معدل الاستخدام في جميع مراكز العمل الأربعة من ٨٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٨٦ في المائة في عام ٢٠٠٩. ولا تزال معدلات إلغاء الاجتماعات مرتفعة في نيويورك، مقارنة بمراكز العمل الأخرى. وحثت اللجنة في مشروع قرارها، الهيئات الحكومية الدولية على استعراض استحقاقاتها المتعلقة بالاجتماعات، وعلى تخطيط برامج عملها وتعديلها استنادا إلى الاستخدام الفعلي لموارد خدمات المؤتمرات، بغرض تعزيز كفاءة استخدامها لتلك الخدمات.

٣٣ - وكانت معدلات الاستخدام في أربع هيئات حكومية دولية أقل من المستوى المعياري البالغ ٨٠ في المائة لثلاث سنوات متتالية. وكانت المتحدثة قد عقدت مشاورات مع رئيس وأمانة إحدى تلك الهيئات، ووافق الرئيس على توجيه انتباه المكتب إلى المسألة بغرض تحسين استخدام خدمات المؤتمرات. واتصلت اللجنة بأمانتي هيئتين من الهيئات الحكومية الدولية الأخرى طلبا لإبلاغها بمعدلات الاستخدام وتقديم مقترحات لتحسينها. وفي عام ٢٠١٠، تجاوزت معدلات الاستخدام في تلك الهيئات المستوى المعياري. وتعذر عقد اجتماع مع مكتب هيئة رابعة بسبب ازدحام جدولها؛ فقدمت المتحدثة المعلومات ذات الصلة إلى رئيسها عن طريق رسالة.

٣٤ - وتطرقت المتحدثة إلى توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى، فلاحظت أن نسبة تقديم هذه الخدمات إلى تلك الاجتماعات بلغت ٧٩ في المائة، في عام ٢٠٠٩، مقارنة بنسبة ٧٧ في المائة في عام ٢٠٠٨. ويتضمن مشروع القرار المدرج في المرفق الأول للتقرير طلبا إلى الأمين العام كي يواصل استخدام وسائل مبتكرة لمعالجة الصعوبات التي تواجهها الدول الأعضاء بسبب الافتقار إلى خدمات المؤتمرات في بعض الاجتماعات، ويقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة عن طريق لجنة المؤتمرات.

٣٥ - وتلقت اللجنة من الأمانة العامة معلومات مستكملة عن آثار تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر. وتوجد قيود على توفير الأماكن للاجتماعات التي تضم أعدادا كبيرة من المشاركين نظرا لانخفاض القدرة الاستيعابية للقاعات، وعلى

الاستجابة لطلب الاجتماعات المخصصة المفرط للأنشطة الأساسية بسبب انخفاض عدد القاعات. وتطلب اللجنة في مشروع القرار إلى جميع منظمي الاجتماعات البقاء على اتصال وثيق مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بشأن إعداد جداول الاجتماعات من أجل إتاحة الإمكانية القصوى للتبوء في مجال تنسيق أنشطة المقر خلال فترة التشييد.

٣٦ - وأبلغت اللجنة بأن تسليم الوثائق المطبوعة سيستغرق زمنا أطول بسبب محدودية أماكن التخزين في مبنى المرج الشمالي. واستمرت الإدارة في تطبيق النظام الإلكتروني لمعالجة الوثائق وطباعتها عند الطلب في إطار توجهها نحو المعالجة الإلكترونية الكاملة للوثائق. غير أنها لا تعتزم التوقف عن إصدار النسخ المطبوعة، نظرا لتباين إمكانية حصول الدول الأعضاء على أجهزة تكنولوجيا المعلومات. وطلبت اللجنة إلى الأمين العام التشاور مع الدول الأعضاء بشأن المبادرات التي تؤثر على استخدام مرافق وخدمات المؤتمرات.

٣٧ - ويعالج الفصل الخامس من التقرير مسألة الإدارة الكلية المتكاملة. وقد حضر أعضاء اللجنة عرضا بشأن المشروع ٢، الذي يضم النظام إلكتروني لتخطيط الاجتماعات وتخصيص الموارد، eMeeting 2.0، ووحدة برنامج التكليف الإلكتروني للمترجمين الشفويين، eAPG module. ورحبت اللجنة بجهود الأمين العام الرامية إلى تحسين استخدام خدمات المؤتمرات من خلال تنفيذ المشروع المذكور.

٣٨ - وسعت اللجنة إلى الحصول على معلومات عمّا إذا كان استعراض الإدارة للنظم والعمليات على نطاق مراكز العمل سيؤدي إلى اقتراح لإصلاح هيكل الميزانية، وما إذا كان يستحسن إلغاء الباب ٢ من الميزانية أو يفضل الاحتفاظ بالهيكل الحالي. وكانت الأمانة العامة قد أبلغت اللجنة بأن إلغاء الباب ٢ لا يحظى بالتأييد، إلاّ أنه يمكن تعزيز السمة المنطقية لهيكله. وطلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا عن آليات الكفاءة والمساءلة في مجال إدارة المؤامرات على نطاق مراكز العمل الأربعة.

٣٩ - وفيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالتوثيق والنشر، ناقشت اللجنة كذلك مقترح الأمين العام بتغيير الطريقة المستخدمة لتحديد طول الوثائق بحيث يستعاض بحساب عدد الكلمات عن حساب عدد الصفحات. ويوصي مشروع القرار المقدم من اللجنة بأن تقبل الجمعية العامة التغيير دون إجحاف في حق أية واحدة من اللغات الرسمية الست. وتلقت اللجنة تأكيدات بشأن هوامش المرونة التي ستمنح للغات الأخرى خلاف الإنكليزية استندا إلى توجهات إحصائية.

٤٠ - وفيما يختص بالمسائل المتصلة بالترجمة التحريرية والشفوية، أبلغت اللجنة بأن جميع مراكز العمل الأربعة بذلت جهودا من أجل زيادة حصة الترجمة الخارجية من غير أن تضحي بالجودة النوعية. ويطلب مشروع القرار إلى الأمين العام زيادة نسبة الترجمة التي تنجز عن طريق التعاقد في الحالات التي يضاهي فيها نتاجها الترجمة الداخلية من حيث الجودة، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

٤١ - وفيما يتعلق بمسألة استمرار صعوبة اجتذاب مترجمين تحريريين وشفويين على مستوى عال من الجودة إلى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وارتفاع نسبة الترجمة التي يستعان فيها بمصادر خارجية وما يتطلبه ذلك من زيادة الحرص على ضمان الجودة، أيدت اللجنة مقترح الأمين العام برفع درجة ست وظائف للمترجمين الشفويين وست وظائف لمراجعي

الترجمة التحريرية من رتبة ف-٤ إلى رتبة ف-٥، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٤٢ - ورحبت اللجنة بالتدابير المتخذة لمعالجة مسألة الاستعاضة عن الموظفين المتقاعدين في دوائر اللغات، بما في ذلك تعزيز التعاون مع مؤسسات التدريب اللغوية. ونوقش موضوع الاتصال من خلال جلسة للتحاور بالفيديو مع ممثلين للمكاتب خارج المقر. ولاحظت اللجنة أنه لم يتم التوقيع على مذكرات تفاهم مع مؤسسات لغوية في جميع المناطق الجغرافية. وأدرجت اللجنة توصياتها في الجزء خامسا من مشروع القرار.

٤٣ - **السيد شعبان** (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): قال، في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات (A/65/122)، إن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات استجابت بنجاح لطلب لم يسبق له مثيل على خدمات المؤتمرات خلال الأسبوعين الأولين من الدورة الحالية. وأضاف أنه على الرغم من تأهب الإدارة لتوفير خدمات المؤتمرات التي تكلفها بها الجمعية العامة فإنها تحتاج إلى معلومات محددة من الدول الأعضاء فيما يتعلق بالوقت الذي تستغرقه الاجتماعات وطرائق تنظيمها واحتياجاتها من الوثائق، كي تتمكن من تنفيذ مهام عملها بكفاءة وفعالية تكلفة. وتمكن هذه المعلومات الإدارة من إصدار البيانات اللازمة بشأن توفير خدمات المؤتمرات أو ما يترتب عليها من آثار في الميزانية.

٤٤ - ولعل الجمعية العامة تلاحظ أن الاجتماعات التي لم يتسن تقدير ما يترتب عليها من آثار في الميزانية البرنامجية في وقت اعتماد الولايات التشريعية، بسبب الافتقار إلى المعلومات، قد حددت في مشروع الجدول المنقح لمؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة لعام ٢٠١١ (A/AC.172/2010/L.2). وستقدم الإدارة إلى الجمعية تقريرا بموجب المادة ١٥٣ من نظامها الداخلي، عند الاتفاق على طرائق تنظيم تلك الاجتماعات.

٤٥ - وقال وكيل الأمين العام، فيما يتعلق باستخدام موارد المؤتمرات، إن عدد المؤتمرات التي ألغيت في نيويورك يفوق عددها ما ألغي في مراكز العمل الأخرى. وفي بعض الحالات، تتسبب الإلغاءات في عرقلة التخطيط لخدمات الترجمة الشفوية وتؤدي إلى إهدار الموارد، وهي ملاحظة أكدها مجلس مراجعي الحسابات في رسالته الإدارية عن دائرة التخطيط المركزي والتنسيق التابعة للإدارة: ولعل الجمعية العامة ترغب في حث الهيئات الحكومية الدولية على استعراض استحقاقاتها المتعلقة بالاجتماعات وعلى تخطيط وتكييف برامج عملها استنادا إلى الاستخدام الفعلي لموارد خدمات المؤتمرات، من أجل تحسين كفاءة استخدامها لتلك الخدمات.

٤٦ - وسعت الإدارة في طلب أفضل وسائل إنجاز الخدمات على نحو يحقق كفاءة التكلفة. واعتمدت الإدارة في اجتماعها التنسيقي السنوي، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٠، مبدأ ''قاعدة الجوار'' فيما يتعلق بتقديم الخدمات للاجتماعات التي تعقد خارج مراكز العمل الأربعة. وتجري وفقا لتلك السياسة مقارنة تكلفة استخدام الموظفين من مراكز عمل مختلفة، ثم يجري إعداد الترتيبات بناء على أدنى مستوى للتكلفة.

٤٧ - وظلت الإدارة تواجه صعوبات في توفير الأماكن للاجتماعات التي يؤمها عدد كبير من المشاركين والاستجابة لطلبات الخدمات المخصصة، بسبب انخفاض القدرة الاستيعابية لمبنى المرج الشمالي. وأدى انقطاع التيار الكهربائي مؤخرا إلى توقف الاجتماعات، ويجري الآن اختبار نظام احتياطي لتوفير الطاقة تحسبا لمثل هذه الحالات في المستقبل. ونجمت عن أنشطة البناء وعمليات إغلاق طرق

الدخول والخروج في مجمع المقر صعوبات لوجستية جمة، فيما يتعلق بتوصيل الوثائق إلى قاعات الاجتماعات المختلفة. وتنظر الإدارة في مقترحات مختلفة للتغلب على هذه الصعوبات.

٤٨ - وأسفرت الإدارة الاستباقية للوثائق عن نتائج طيبة وسيجري تطبيقها في جميع مراكز العمل. وتقرر في الاجتماع التنسيقي لعام ٢٠١٠، أن يستخدم نظام تعيين فترات زمنية محددة لتجهيز الوثائق في جميع مراكز العمل الأربعة. وصدرت نسبة كبيرة من وثائق الهيئات التداولية في مواعيدها في نيويورك خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وستخطط مراكز العمل الأربعة عملها بصورة مشتركة في عام ٢٠١١، بغرض تعزيز إمكانية إتاحة وثائق الهيئات التداولية للدول الأعضاء في الوقت المناسب.

٤٩ - واستجابة لطلب مكتب خدمات الرقابة الداخلية الوارد في تقريره عن مراجعة حسابات خدمات المؤتمرات (A/64/511)، الذي أتيح لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩، أدرجت المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحد الأقصى لعدد الكلمات والصفحات في الوثائق في المرفق الثامن لتقرير الأمين العام. وبعد مداولات مكثفة، قررت لجنة المؤتمرات أن تؤيد مقترح الأمين العام بشأن تغيير طريقة قياس طول الوثائق بالاستعاضة عن استخدام عدد الصفحات باستخدام عدد الكلمات.

٥٠ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، ركب قسم النشر معدات رقمية متطورة في مطبعته. وتعمل الماكينات الجديدة بطريقة آلية كاملة وتستطيع إنتاج وثائق مغلفة وكتب بأحجام تصل إلى ٣٥٠ صفحة. وهي ذات تأثير ضئيل للغاية على البيئة. وقد اختصرت كثيرا من زمن إنتاج الوثائق وأتاحت إمكانية النشر حسب الطلب.

٥١ - وفيما يتعلق بالترجمة التعاقدية، تدرك الإدارة جيدا رغبة الدول الأعضاء في زيادة حجم العمل الذي يتعين أداؤه عن طريق مترجمين خارجيين. وبفضل استخدام الترجمة التعاقدية في جميع مراكز العمل الأربعة، تمكنت الإدارة من معالجة عبء عمل أكبر دون أن تقابل ذلك زيادة في الموارد.

٥٢ - وتركزت جهود الإدارة في مجال التخطيط لتعاقب الموظفين على الاتصال بالجامعات وتبسيط عقد الامتحانات التنافسية لخدمات اللغات، بالتعاون مع مكتب إدارة الموارد البشرية. وإذ ينتظر التوقيع على عدد أكبر من مذكرات التفاهم في عام ٢٠١١، ستنشئ الإدارة شراكات مع جامعات تتوفر فيها إمكانية التدريب على اللغات الرسمية الست جميعها.

٥٣ - وعلى الرغم من قصور موارد الإدارة المالية والبشرية في مجال التدريب الخارجي، فإنها تبذل كل جهد ممكن لتعزيز الخدمات ذات الصلة باللغات والحفاظ عليها. وبالإضافة إلى تخصيص موارد مؤقتة لتمويل وظيفة على مستوى الرتبة ف-٤ ووظيفة من فئة الخدمات العامة وتكريسهما لتنسيق عمليات التدريب والاتصال، استعانت الإدارة بموظفي اللغات التابعين لها في تنفيذ أنشطة الاتصال. بيد أن هذا الترتيب غير قابل للاستدامة، وتحتاج الإدارة إلى موارد دائمة ومكرسة لجهودها المستقبلية في مجال الاتصال، إن كان لها أن تحرز النتائج المرجوة. وعليه حث وكيل الأمين العام الدول الأعضاء على تخصيص الموارد المطلوبة في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٥٤ - وفي عام ٢٠٠٩، عملت الإدارة على كفالة اتساق دراستها الاستقصائية العالمية بشأن خدمات المؤتمرات على نطاق مراكز العمل، وحدد لذلك مؤشرات موحدة. وجرى الترويج بصورة مكثفة للدراسة، التي عرفت باسم الدراسة الاستقصائية الإلكترونية (e-Survey) وأتيحت إمكانية

المشاركة فيها للدول الأعضاء في جميع مراكز العمل الأربعة، خلال الفترة من ٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وعلى الرغم من جهود الترويج المكثفة، كان عدد الاستجابات، وكذلك معدل حضور اجتماعات الإدارة الإعلامية المخصصة للوفود، مخيبا للآمال. ولذلك ناشد وكيل الأمين العام الدول الأعضاء الاستجابة بحماس أكبر لمثل هذه الدراسات والاجتماعات في المستقبل.

٥٥ - وأشار وكيل الأمين العام إلى التحفظات التي أبداها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، في تقريره عن تقييم مبادرة الإدارة المتعلقة بالإدارة الكلية المتكاملة، فيما يتعلق بنوعية البيانات التي قدمت، فقال إن الإدارة عملت بجد على تطوير منهجية جمع البيانات وتوحيدها وتحسين نوعية البيانات التي تجمع. وأضاف أن الجهود المكثفة التي بذلت في مراكز العمل الأربعة خرجت باستنتاجات وتوصيات ذات شأن، شملت المجالات الرئيسية لإدارة المؤتمرات. وتترتب على بعض تلك التوصيات آثار في الميزانية مما يستوجب إقرارها من قبل قسم تخطيط البرامج والتنسيق في مكتب تخطيط البرامج والتنسيق والحسابات. وستتيح التوصيات عند اعتمادها، إمكانية مواصلة تطوير مخزن البيانات المعروف باسم المشروع ١، الذي يتمثل القصد منه في توفير الدعم لتعزيز استنارة اتخاذ القرارات الإدارية وزيادة الشفافية وتعزيز المساءلة على نطاق الإدارة.

٥٦ - وفيما يختص بالمشروع ٢، الذي غيّر اسمه إلى gMeets، قال وكيل الأمين العام إن نظام تعيين المترجمين الشفويين، أو برنامج التكليف الإلكتروني للمترجمين الشفويين (eAPG)، أطلق في نيويورك، في عام ٢٠١٠، ومكن ذلك من تشغيله في جميع مراكز العمل الأربعة. ويمثل العنصر الآخر لمشروع gMeets، المعروف باسم النظام المحوسب للاجتماعات (eMeets 2.0)، النظام الجديد للتخطيط للاجتماعات وجدولتها وتقديم الطلبات المتعلقة بها. وفي ضوء نجاح إطلاق النظام في فيينا ونيويورك، يتوقع أن يجري استخدامه في جنيف ونيروبي بنهاية عام ٢٠١٠.

٥٧ - وقامت الإدارة، بسبيل الاستجابة لقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٣٠، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام كفالة التنفيذ الكامل لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن الإدارة الكلية المتكاملة، بإكمال تقييم شامل لنظامي تخطيط ومعالجة الوثائق في جميع مراكز العمل. وتنتظر الإدارة توصيات مجلس إدارة تكنولوجيا المعلومات التابع لها من أجل تحديد الإجراءات التي ستتخذها وتقدير الموارد التي ستحتاج إليها لذلك الغرض.

٥٨ - وعلى الرغم من أن وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات هو المساءل عن جميع أوجه الإنفاق في إطار الباب ٢ من الميزانية، فهو لا يملك السلطة الكافية لإدارة الموارد وصرفها بشقيها المالي والبشري. ولا يصلح الوضع الحالي المتمثل في ''المساءلة دون تفويض السلطة'' لرسم المفهوم الإداري لإدارة بهذا الحجم الكبير. ولذلك تعمل الأمانة العامة على تعديل نشرات الأمين العام ذات الصلة بهدف تحديد خطوط التسلسل الإداري على نحو واضح.

٥٩ - **السيد كيلابيليه** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، في معرض تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية عن خطة المؤتمرات (A/65/484 و Corr.1)، إن اللجنة أكدت مجددا، فيما يتعلق بتأثير المخطط العام لتجديد مباني المقر على عمل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، ضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة تقديم خدمات مكتملة وذات نوعية جيدة بلا انقطاع أثناء سير أعمال التجديد.

٦٠ - وفيما يختص بمبادرة الإدارة الكلية المتكاملة، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه تحققت بعض جوانب الكفاءة المالية

على الرغم من أن المكاسب المالية لم تكن الهدف الرئيسي، بما في ذلك بعض الوفورات المتعلقة بتكاليف السفر الجوي والتوقف عن استخدام مدوني المحاضر الموجزة المستقلين غير المحليين. وبرغم التقدم المحرز أشار الأمين العام إلى أن وتيرة التنفيذ لا تزال بطيئة بسبب أن الإدارة الكلية المتكاملة ظلت قائمة على نهج اختياري طوعي حتى تاريخه. واقترح الأمين العام أن يعاد النظر في الهيكل التنظيمي للإدارة وفي خطوط التسلسل الإداري التراتبية فيها، بمثابة تدبير تصحيحي، من أجل منح وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات السلطة المطلوبة لتنفيذ مهام ولاية الإدارة. وأعرب المتحدث عن موافقة اللجنة الاستشارية على النهج الذي اقترحه الأمين العام.

٦١ - وأعرب أيضا عن ترحيب اللجنة بإدخال نظام تعيين فترات زمنية محددة لتجهيز الوثائق في مكتبي الأمم المتحدة في فيينا ونيروبي، علاوة على اعتزام الإدارة تأسيس نظام عام دينامي لتحديد هذه الفترات الزمنية، وهو ما ترى اللجنة أنه سيؤدي إلى تحسن قدرة التخطيط. وأعرب كذلك عن ترحيب اللجنة بالخطوات المتخذة لمعالجة عبء العمل الإضافي الناجم عن أنشطة مجلس حقوق الإنسان.

٦٢ - وفيما يختص بالشواغل المحددة التي أعربت عنها الجمعية العامة بشأن إتاحة الوثائق في الوقت المناسب للجنة الخامسة، أعرب المتحدث عن رغبة اللجنة الاستشارية في الإشارة إلى أن التزامها هي بالمبادئ التوجيهية لتقديم الوثائق مرهون بكل من برنامج عمل اللجنة الخامسة والتوقيت المناسب لاستلام التقارير وغيرها من الوثائق الآتية من مصادر أخرى في الأمانة العامة.

٦٣ - وفيما يتعلق بطول الوثائق قال المتحدث إن اللجنة الاستشارية ليس لديها اعتراض على تأكيد الجمعية العامة للتحول من استخدام عدد الصفحات إلى استخدام عدد الكلمات لقياس طول الوثيقة، دون إجحاف في حق أية واحدة من لغات الأمم المتحدة الرسمية الست. وفيما يختص بمقترح تحديد طول تقارير الهيئات الحكومية الدولية بما لا يزيد على ١٠ ٧٠٠ كلمة، أكدت اللجنة وجوب تحري المعقولية في تطبيق التحديد والمبادئ التوجيهية المتعلقة بطول هذه التقارير بغية كفالة الحصول على المستويات المثلى من الجودة النوعية والمحتوى.

٦٤ - ولأغراض تيسير عملية الانتقال الديمغرافية التي تشهدها خدمات اللغات الآن، اقترحت الإدارة رفع السن الإلزامية لانتهاء الخدمة أو التجاوز عنها فيما يتعلق بموظفي اللغات. ورأت اللجنة الاستشارية أن المقترح له صلة بمسائل تتعلق بسياسات الموارد البشرية، وعليه لا يجب تناوله في السياق الحالي. لكنها رأت أن الجمعية العامة تستطيع أن تنظر في مسألة زيادة عدد أيام عمل المتقاعدين إلى أكثر من السقف المسموح به حاليا وهو ١٢٥ يوما، بصفة تدبير مؤقت.

٦٥ - وأخيرا، أكدت اللجنة الاستشارية أن أية وفورات و/أو كفاءات تتأتى من زيادة معدل استخدام الترجمة التعاقدية يجب ألاّ تكون على حساب الجودة التوعية، وأكدت على وجوب أن تشطب من القائمة أسماء المتعاقدين الذين لا يرتقي عملهم إلى المستوى المطلوب بصورة منهجية. وأوصت اللجنة الاستشارية أيضا بأن يقدم الأمين العام، في ميزانيته المقترحة للباب ٢ لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، شرحا أكثر اكتمالا لما توصلت إليه الإدارة من أنه يجب أن يتولى مهام ضبط الجودة مراجعون أقدمون على مستوى الرتبة ف-٥.

٦٦ - **السيد الشحاري** (اليمن): تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فأعرب عن رغبة المجموعة في الإشادة بلجنة المؤتمرات على جودة تقريريها وقال إن اللجنة تؤيد

التوصيات الواردة فيه. وأضاف أن مشروع القرار المقدم في التقرير سيشكل أساسا جيدا للتفاوض بشأن البند.

٦٧ - وقال المتحدث إن تقرير الأمين العام أوضح أن استخدام خدمات المؤتمرات فاق في مجمله المستوى المعياري البالغ ٨٠ في المائة. إلاّ أن معدل الاستخدام انخفض في نيروبي من ١٠٠ في المائة عام ٢٠٠٨ إلى ٩٠ في المائة عام ٢٠٠٩، نتيجة استخدام طريقة إحصائية موحدة بشكل أفضل لإعداد التقارير على نطاق مراكز العمل الأربعة، بهدف توفير بيانات أكثر مصداقية وقابلية للمقارنة إلى الجمعية العامة. وأعرب عن اقتناع المجموعة بإمكانية تحسين معدل استخدام مركز المؤتمرات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، على الرغم من المنافسة المتوقعة من المرافق الأخرى في أديس أبابا أو المنطقة.

٦٨ - وبينما تدرك المجموعة حجم العمل الذي أنجزته فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالوثائق فيما يختص بتوفير الوثائق للجنة الخامسة، فهي لا تزال ملتزمة بالنظر في أمر اتخاذ تدابير إضافية لكفالة تقيد الإدارات التي تقدم الوثائق بالمواعيد النهائية للتقديم، حسبما ينص عليه قرار الجمعية العامة ٢٣٠/٦٤. ويتعين أيضا على تلك الإدارات الالتزام بالمبادئ التوجيهية المحددة في مختلف قرارات الجمعية العامة بشأن طريقة إعداد الوثائق، وبخاصة الفقرتان ٧ و ٨ من الجزء رابعا في القرار ٢٤٨/٦٣.

٦٩ - وشجع المجموعة على ذلك ازدياد نسبة الوثائق التي قدمت في حينها، وأثنت على الإدارة لقيامها بكفالة تقديم جميع الوثائق في الموعد المحدد وتقيدها بالحدود المتعلقة بالطول، وكفالة معالجة الوثائق في غضون أربعة أسابيع. ومع أن المجموعة ستتوخى الدقة في دراسة التوصيات المتعلقة بالتحول من استخدام عدد الصفحات إلى استخدام عدد الكلمات لقياس طول الوثيقة، فهي لا تزال مقتنعة بأن الجمعية العامة قد وضعت بالفعل مبادئ توجيهية مناسبة في هذا الشأن. وأكدت المجموعة مجددا ضرورة عدم التضحية بالجودة النوعية للوثائق ومحتوياتها من خلال التركيز الزائد عن اللزوم على تحديد طولها.

٧٠ - يتسم النجاح في تطبيق خطة الإدارة لتعاقب الموظفين في مجال خدمات اللغات بأهمية حاسمة في تحقيق أعلى درجات الجودة في مجالي الترجمة التحريرية والشفوية. وستقوم المجموعة بالتدقيق في فحص مقترح الأمين العام لبرنامج التخطيط الاستباقي للتعاقب بما في ذلك الاتصال بالجامعات وتبسيط عقد الامتحانات التنافسية لخدمات اللغات. ومع أن المجموعة رحبت ببرنامج الاتصال، فإنها ترغب في التأكيد على وجوب أن يمد البرنامج يده إلى جميع المؤسسات التعليمية في مختلف أرجاء العالم. وستدرس المجموعة بدقة أيضا مقترح رفع السن الإلزامية لانتهاء خدمة موظفي اللغات أو التجاوز عنها. لكنها تقر بأن المسألة يمكن معالجتها فقط في سياق المناقشات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية.

٧١ - وإذ لاحظت المجموعة أن القائمة الموحدة بأسماء الأفراد والكيانات الخاضعين لجزاءات مجلس الأمن لم تترجم إلى جميع اللغات الرسمية، فستسعى إلى الحصول على مزيد من الإيضاحات بشأن تلك المسألة الهامة في المشاورات غير الرسمية. وأعربت المجموعة أيضا عن القلق بشأن التعليقات غير اللائقة التي تفوه بها مترجمون شفويون عن بيانات بعض الوفود في عدة مناسبات، وسمعت من خلال جهاز الترجمة الشفوية. وعليه دعت المجموعة الأمانة الدائمة إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتفادي تكرار مثل هذه الأفعال المخلة.

٧٢ - وعلى الرغم من موافقة المجموعة على أن استخدام الترجمة التعاقدية سيؤدي إلى وفورات في التكلفة، فإنه يتعين عدم التضحية بالجودة النوعية. ويجب على الأمانة العامة

لذلك أن تكفل وجود موظفين مؤهلين لرصد الجودة النوعية للوثائق التي تعالج على يد جهات خارجية ومراقبتها. وأبدت المجموعة قلقها لأن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ليس لديه مراجعين ومترجمين شفويين على مستوى الرتبة ف-٥ من أجل أداء تلك المهمة الحيوية. وستتابع المجموعة هذه المسألة عن قرب عند تقديم الأمين العام للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٧٣ - ولا يجب أن يؤثر تسريع تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر بشكل سلبي على نوعية خدمات المؤتمرات وتوافرها أو على المعاملة المتساوية لظروف العمل في خدمات اللغات. ويجب أن تكفل الإدارة تقديم هذه الخدمات بلا انقطاع أثناء تنفيذ المخطط.

٧٤ - وأعادت المجموعة تأكيد أهمية التقيد بالمبادئ التوجيهية والإجراءات الواردة في التوجيهات التنفيذية بشأن استخدام مباني الأمم المتحدة لعقد الاجتماعات والمؤتمرات والمناسبات الخاصة والمعارض التي تعقدها الدول الأعضاء والأمانة العامة، وشددت على وجوب اتساق هذه الاجتماعات والمؤتمرات والمناسبات الخاصة والمعارض مع أغراض ومبادئ المنظمة.

٧٥ - وتمثل الغرض من مبادرة الإدارة الكلية المتكاملة في إدماج تكنولوجيا المعلومات في خدمات إدارة المؤتمرات ومعالجة الوثائق، بهدف تيسير توازن تقسيم العمل بين المقر ومراكز العمل الرئيسية الأخرى. ويجب على الإدارة وهي تعمل على تحقيق تناغم طرائق العمل، أن تحترم الخصائص المميزة لكل مركز عمل ومجموعة لغات، وأن تلتزم بمبدأ المساواة في الرتب مقابل العمل المتساوي. ويجب الامتثال أيضا إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة في تنفيذ الإدارة الكلية المتكاملة.

٧٦ - وأقرت الجمعية العامة في قرارها ٦١/٢٣٦ بأهمية الاجتماعات التي تعقدها المجموعات الإقليمية، وأقرت أيضا بأهمية توفير الترجمة الشفوية فيما يتعلق بسلاسة سير تلك الاجتماعات. ومع أن نسبة اجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى التي قدمت إليها خدمات الترجمة الشفوية في مراكز العمل الأربعة قد ارتفعت إلى ٧٩ في المائة في عام ٢٠٠٩، مقابل ٧٧ في المائة في عام ٢٠٠٨، فقد حدثت زيادة ملحوظة في عدد الاجتماعات التي لم تطلب لها خدمات ترجمة شفوية. ولذلك ترغب المجموعة في معرفة ما إذا كان عدم طلب منظمي تلك الاجتماعات لخدمات الترجمة الشفوية ناتج عن عدم حاجتهم الأكيدة لهذه الخدمات أو بسبب رغبتهم في تفادي رفض طلباتهم.

٧٧ - **السيد دي بريتر** (بلجيكا): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدين المرشحين للانضمام إلى الاتحاد تركيا وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا، فأعرب عن قلق الاتحاد لأن التقدم المحرز في تنفيذ الإدارة الكلية المتكاملة لا يزال بطيئا على الرغم من مستواه الملموس. ولذا هناك ضرورة لاستعراض الهيكل الحالي لإدارة المؤتمرات في مراكز العمل الأربعة، بغرض كفالة التنفيذ الكامل للإدارة الكلية المتكاملة.

٧٨ - وأعرب المتحدث عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بجهود الأمانة العامة الرامية إلى تفادي التأخر في تقديم الوثائق، بما في ذلك وثائق اللجنة الخامسة، وطلبت إلى الأمين العام مواصلة هذه الجهود في ذلك الصدد.

٧٩ - ومن الضروري أن تتوافر المرافق المناسبة وأعلى مستويات جودة خدمات اللغات للمؤتمرات، بجميع اللغات الرسمية الست، من أجل عمل الهيئات الحكومية الدولية

وهيئات الخبراء. ولذا يرحب الاتحاد الأوروبي بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لمعالجة هذه المسألة على نحو أكثر فعالية. ويقر الاتحاد أيضا بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالإصلاح على نطاق مراكز العمل، ويلاحظ تعليقات وتوصيات لجنة المؤتمرات في ذلك الصدد.

٨٠ - ويجب على الأمين العام أن يكفل عدم إخلال تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر بالجودة العالية لخدمات اللغات وخدمات المؤتمرات التي يحق للدول الأعضاء أن تتوقعها. وأشار الاتحاد الأوروبي في ذلك الصدد إلى أن سلسلة من المصاعب التقنية قد عرقلت خدمات اللغات منذ افتتاح الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

٨١ - **السيد كوفي** (كوت ديفوار): تحدث باسم مجموعة الدول الأفريقية فقال إنه على الرغم من أن الأمين العام قد فسر انخفاض معدل استخدام مرافق المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بأنه ناتج عن استخدام طريقة موحدة على نحو أفضل لإعداد التقارير، فإن المجموعة ترغب مع ذلك في التأكيد مجددا على أنه يتعين منح مكتب نيروبي معاملة مماثلة لما تتلقاه مراكز العمل الأخرى من أجل تفادي مثل هذه الفوارق.

٨٢ - وأعرب المتحدث أيضا عن قلق المجموعة لبقاء معدل استخدام مرافق المؤتمرات في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دون تغيير عند نسبة ٧٦ في المائة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وهناك ضرورة لاتخاذ سياسة تسويق ذات سمات استباقية وابتكارية أقوى، من أجل التصدي للمنافسة من قبل مرافق المؤتمرات المحلية والإقليمية الأخرى. ويتعين على الأمين العام النظر في أمر تحسين مرافق مركز المؤتمرات التابع للجنة، بما في ذلك قاعة أفريقيا التاريخية، فهي في حاجة ماسة للترميم.

٨٣ - ومما يثير القلق الأعداد الكبيرة من موظفي اللغات الذين سيتقاعدون في المستقبل القريب، نظرا إلى ارتفاع معدلات الشواغر في خدمات اللغات، وبخاصة في مكتب نيروبي. وتتفاقم تلك المشكلة جرّاء العملية المطولة لاستقدام موظفي اللغات. ولا مندوحة لذلك، من تنفيذ برنامج التخطيط لتعاقب الموظفين، الذي ينصب اهتمامه على الاتصال بالجامعات وتبسيط إجراءات عقد الامتحانات التنافسية لخدمات اللغات.

٨٤ - وعلى الرغم من ترحيب المجموعة ببرنامج الاتصال، فقد أعربت عن خيبة أملها لعدم إتاحة البرنامج للمؤسسات التعليمية على نطاق العالم، في وقت إطلاقه. وعلاوة على ذلك، لا توجد جامعة أفريقية واحدة من بين المؤسسات التي وقعت مذكرات تفاهم مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. ولا شك في أن الإدارة ستتخذ الإجراء المناسب لإصلاح هذا الوضع.

٨٥ - ورحبت المجموعة بإطلاق مشروع الإدارة المسمى ''مشروع أفريقيا''، الذي يهدف إلى تطوير قدرة خدمات المؤتمرات داخل البلدان الأفريقية. والمشروع حري بأن يمكن المنظمة من معالجة مسألة ارتفاع معدل شواغر موظفي اللغات، لا سيما في أفريقيا. وأعربت المجموعة في ذلك الصدد عن ترحيبها بالشراكة التي نشأت مع عدد من الجامعات، بما في ذلك جامعة نيروبي وجامعة العلوم التربوية في موزامبيق، وأبدت تطلعها إلى بدء العمل بالبرنامج مع جامعة نيلسون مانديلا المتروبولية، في بورت إليزابيث بجنوب أفريقيا.

٨٦ - وأعربت المجموعة أيضا عن الإشادة بالأمين العام على ما أحدثه من انخفاض كبير في معدل الشواغر المرتفع بمكتب نيروبي. لكنها ظلت قلقة لأن نيروبي هي مركز العمل الوحيد الذي لا يوجد فيه مترجمون شفويون أو مراجعون

أقدمون على مستوى الرتبة ف-٥ لرصد ومراقبة جودة الوثائق التي تعالج خارج المركز. وهذا النقص في الموظفين الأقدمين أمر مؤسف بوجه خاص، نظرا إلى أن زهاء ٤٠ في المائة من جميع أعمال الترجمة تعالج على يد مترجمين متعاقدين. ولذلك أعربت المجموعة عن تأييدها القوي لمقترح الأمين العام بشأن إصلاح الوضع في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٨٧ - وفيما يتعلق بتوفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية، لاحظت المجموعة أن مكتبي فيينا ونيروبي يفتقران إلى القدرة على توفير تلك الخدمات للاجتماعات المذكورة.

٨٨ - **السيد كومبيرباتش** (كوبا): قال إنه ينبغي أن تستخدم مرافق وخدمات مؤتمرات المنظمة من أجل دعم التواصل بين الدول الأعضاء فيها. ولذلك يؤكد وفده مجددا اعتراضه على استخدام دول معينة لهذه المرافق، بالتعاون مع الأمانة العامة، بغرض القيام بأعمال عدائية ضد دول أعضاء أخرى. وعلى الرغم من قراري الجمعية العامة ٢٤٨/٦٣ و ٢٣٠/٦٤، لا تزال هذه الأحداث مستمرة و لم تتخذ الأمانة العامة أي إجراء لمنعها.

٨٩ - وقال المتحدث إن وفده سيسعى للحصول على معلومات عن الوثائق ذات الصلة بالاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، التي تأخرت ترجمتها إبّان انعقاد الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. ويعتزم الوفد أن يتابع عن كثب الخطوات التي تتخذها الأمانة العامة بهدف تفادي مثل هذا الوضع في المستقبل.

٩٠ - ولاحظ وفده مع القلق أن الأمانة العامة اقترحت مجددا تعديل المبادئ التوجيهية لإعداد تقارير الهيئات الحكومية الدولية والتقارير القائمة على البيانات المقدمة من الدول الأعضاء، وليس من حق الأمانة العامة أن تفسر أو تعدل مواقف الدول الأعضاء. فدورها هو تنفيذ الاتفاقات الحكومية الدولية وتقديم تقارير صادقة عن المناقشات التي تدور بين الدول الأعضاء. وتوحي هذه المقترحات بإمكانية وجود من يرغب في استغلال تلك التقارير بين المسؤولين في الأمم المتحدة، مما يثير المشاكل للأمانة العامة ويزيد صعوبة إجراء المناقشات بين الدول الأعضاء. وعلى غرار ما حدث في مناسبات سابقة يرفض الوفد مقترحات الأمانة العامة المذكورة.

٩١ - وقال المتحدث إن وفده سيتابع عن قرب مداولات اللجنة بشأن المسائل ذات الأهمية الخاصة لعمل المنظمة، بما في ذلك استخدام خدمات المؤتمرات والدعم المقدم للمنظمات الإقليمية، وبخاصة مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز، وبشأن تأثير المخطط العام لتجديد مباني المقر على خدمات المؤتمرات.

٩٢ - **السيد وركي** (إثيوبيا): أعرب عن إشادة وفده بأنشطة الأمين العام التسويقية التي تهدف إلى رفع معدل استخدام مركز المؤتمرات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأعرب أيضا عن تهنئة الوفد لإدارة اللجنة على إنشاء شراكات مع أطراف فاعلة إثيوبية بهدف الترويج لأديس أبابا باعتبارها مقصدا لعقد المؤتمرات والسياحة. ونتيجة لذلك وصل معدل استخدام المركز إلى ٧٦ في المائة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، مقارنة بنسبة ٧٠ في المائة في عام ٢٠٠٧ و ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠٦.

٩٣ - وبينما يرحب الوفد بتحسن معدل الاستخدام، لا يزال هناك الكثير من العمل المطلوب للوصول إلى المستوى المرجعي لمعدل الاستخدام وهو نسبة ٨٠ في المائة. وقال في ذلك الصدد، إن انعدام الصيانة قلل من قدرة المركز على المنافسة. وتحتاج قاعة أفريقيا ذات المكانة الفريدة في التاريخ الأفريقي إلى التجديد. ويجعل الازدهار العمراني في

أديس أبابا، بما في ذلك إنشاء مرافق مؤتمرات غاية في التطور، مسألة اتباع سياسة تسويقية أكثر جرأة، أمرا أشد ضرورة من أي وقت مضى. وأعرب المتحدث عن رأي وفده في أن الأمم المتحدة لم تستنفد بعد جميع الخيارات من أجل رفع معدل استخدام مركز المؤتمرات، حسبما يدعو إليه قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٣٠.

٩٤ - ودعا وفده الإدارة إلى أن تواصل، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استكشاف جميع السبل لزيادة استخدام مركز المؤتمرات وكفالة استمرار قدرته على المنافسة.

٩٥ - **السيدة أوجيامبو** (كينيا): أعربت عن استمرار قلق وفدها إزاء ارتفاع معدل الشواغر في مجال خدمات اللغات في مكتب الأمم المتحدة بنيروبي. ومع أن معدل الشواغر قد انخفض إلى مستوى يمكن تحمله، لا تزال هناك حاجة إلى استمرار الجهود من أجل تعظيم تلك المكاسب. وأعربت في ذلك الصدد عن ملاحظة وفدها مع التقدير، أن مكتب نيروبي أطلق برنامجا لتوفير التدريب العملي للمترجمين التحريريين والشفويين الناشئين، الذين لم يجتازوا بعد امتحان الأمم المتحدة التنافسي.

٩٦ - وأعربت المتحدثة عن ترحيب وفدها بمشروع أفريقيا الذي أطلقته الإدارة بهدف تعزيز برامج التدريب المهني للمترجمين التحريريين والشفويين في أفريقيا. وأشادت بالجامعات الأفريقية على التزامها بالعمل سويا من أجل تأسيس برامج لدرجة الماجستير في الترجمة التحريرية والشفوية. فمن شأن إنشاء شراكات مع الجامعات أن يوفر حلا طويل الأجل لمسألة ارتفاع معدلات الشواغر في مجال خدمات اللغات بالأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ويتعين على الإدارة توقيع مذكرات تفاهم مع الجامعات المشاركة في المشروع، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية.

٩٧ - ورحبت المتحدثة بمقترح الأمين العام بشأن توفير موظفين مؤهلين لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي لرصد ومراقبة جودة الوثائق التي تعالج خارج مركز العمل. لكنها أعربت عن الأسف لأن مكتب نيروبي هو مركز العمل الوحيد الذي لا يزال يفتقر إلى وظائف من الرتبة ف-٥، على الرغم من أن المنظمة قررت أنها الرتبة الملائمة لمهام مراقبة الجودة، وأن زهاء ٤٠ في المائة من عبء عمل الترجمة في ذلك المركز يعالج خارجه. وقالت إن وفدها سيتابع الموضوع عن كثب عند تقديم الأمين العام للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٩٨ - وأضافت أن وفدها يلاحظ مع الارتياح أن معدل استخدام مركز المؤتمرات في أديس أبابا قد ارتفع إلى ٧٦ في المائة بفضل جهود التسويق المبتكرة. لكن تلك النسبة لا تزال أدنى من المستوى المرجعي البالغ ٨٠ في المائة. وعليه تنبغي مواصلة جهود التسويق من أجل الوصول إلى المعدل المرغوب والتصدي للمنافسة من مرافق المؤتمرات المحلية والإقليمية.

٩٩ - **السيد سومرو** (باكستان): قال إن الحد من أي إهدار لموارد المؤتمرات أمر حيوي نظرا إلى أن كل ساعة تقدم فيها خدمات مؤتمرات كاملة تكلف المنظمة آلاف الدولارات. وأضاف أن اجتماعات المجموعات الإقليمية ضرورية لعمل الأمم المتحدة وينبغي منحها الأولوية قدر المستطاع عند تخصيص خدمات المؤتمرات واللغات. ومن الضروري تحسين التخطيط لتقديم الخدمات وتخصيص القاعات للمجموعات الإقليمية أثناء الجزء الرفيع المستوى من دورة الجمعية العامة. وفي الوقت نفسه، يتعين على

المجموعات الإقليمية التحلي بضبط النفس عند تقديم طلبات الخدمات لاجتماعاتها.

١٠٠ - وقال المتحدث إن بطء تطبيق نظام الإدارة الكلية المتكاملة مخيب للآمال؛ وإن العملية ينبغي أن تعطي نتائج ملموسة في هيئة مزيد من الترابط في الإنجاز وزيادة في الوفورات المالية وتحسن عام في نظام إدارة مؤتمرات المنظمة.

١٠١ - وقال المتحدث، وهو يشير إلى أن تحديد طول المساهمات في الوثائق وتوقيتاتها حق مكفول للدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية، إنه من دواعي الأسف أن يكون الهدف المقرر للامتثال إلى المواعيد القصوى لتقديم الوثائق، وهو نسبة ٩٠ في المائة، لم يتحقق بعد. وأعرب عن توقع وفده ألا تكون النتائج التي تسفر عنها الجهود المتعلقة بالتخطيط الاستباقي وتحديد فترات زمنية لتجهيز الوثائق مجرد ممارسات لتفادي الانتقاد وتحويل انتباه الدول الأعضاء بعيدا عن هذه المسائل. وينبغي اتخاذ نهج أكثر صرامة ومتعدد الجوانب لمعالجة التأخير في تقديم الوثائق من أجل أن تنظر فيها اللجنة الخامسة؛ ويتعين العمل على تنفيذ طلب الجمعية العامة بشأن آليات مساءلة المتأخرين في التقديم. وأعرب المتحدث عن رغبة وفده في معرفة السبب وراء عدم طباعة الاستنتاجات والموجزات والتوصيات في الوثائق بالبنط العريض بصورة منهجية، وفقا لما حددته الجمعية العامة.

١٠٢ - وقال المتحدث إن الوفود أصيبت بالارتباك وواجهت صعوبات أثناء الجزء الرفيع المستوى من الدورة الخامسة والستين، بسبب عدم إبلاغها في الوقت المناسب بضرورة استخراج تصاريح دخول ذات ألوان مميزة من أجل حضور المناسبات الجانبية. وأعرب عن رغبته في الحصول على تأكيدات من إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، بوصفها الإدارة الرائدة في مجال إدارة المؤتمرات، بعدم تكرار مثل هذه المشاكل في المستقبل.

١٠٣ - وأخيرا تساءل المتحدث عن حالة مكتب المساعدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعني بالوفود.

١٠٤ - **السيدة بيرلانغا** (المكسيك): أعربت عن ضرورة تعزيز التنسيق وسط رؤساء خدمات المؤتمرات في مراكز العمل المختلفة من أجل كفالة نجاح الإدارة الكلية المتكاملة.

١٠٥ - ويكتسب الاتصال بالجامعات أهمية شديدة من أجل معالجة الانتقال الديمغرافي في مجال خدمات اللغات، وكذلك تنوير الجمهور بِشأن المستقبل الوظيفي في مجال اللغات والمؤهلات المطلوب توفرها لدى المترجمين التحريريين والشفويين. وعلى الرغم من إحراز تقدم جيد في مجال توقيع مذكرات التفاهم مع الجامعات، يتعين على الإدارة تعديل استراتيجيتها للاتصال من أجل تحسين تبليغ المعلومات إلى الدول الأعضاء بشأن الكيفية التي يمكن أن تتعاون بها لكفالة تدريب واستقدام المزيد من موظفي اللغات. ومن المجدي أن يوزع عقد الامتحانات على أماكن مختلفة.

١٠٦ - وسيكون رفع سن تقاعد موظفي اللغات تدبيرا مؤقتا ولن يحل المشكلة التي تواجه الإدارة. وينبغي أن تناقش المسألة في إطار إدارة الموارد البشرية وفي ضوء تقارير الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ولجنة الخدمة المدنية الدولية. وقالت المتحدثة إن وفدها سيراقب بصورة لصيقة نتائج السماح للمتقاعدين بالعمل فترة أطول من السقف المحدد البالغ ١٢٥ يوما. وطلبت المتحدثة في ذلك الصدد، المقارنة بين تكلفة الاستعانة بمصادر خارجية في أداء أعمال الترجمة وتكلفة رفع سقف عمل المتقاعدين.

١٠٧ - ومن الضروري، فيما يتعلق بتحديد عدد الكلمات التي تحتوي عليها التقارير، وضع صيغة تراعى فيها الفوارق بين اللغات.

١٠٨ - **السيد شعبان** (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): قال، في معرض رده على الأسئلة التي أثارتها الوفود، إن انخفاض معدل استخدام مكتب الأمم المتحدة في نيروبي يعود بعضه إلى إدخال النظام الموحد لإعداد التقارير، والبعض الآخر إلى إلغاء الاجتماعات في آخر لحظة. وفي المقر، تضم مجموعة الـ ٧٧ في عضويتها ١٣٠ وفدا، مما يستدعي أن تستخدم قاعات كبيرة لعقد اجتماعاتها. ولا يتيح إلغاء الاجتماعات في اللحظات الأخيرة إمكانية إعادة تخصيص القاعات للمجموعات الإقليمية. وطلب وكيل الأمين العام إلى المجموعة تبليغ الهيئات الحكومية الدولية بهذه المسألة.

١٠٩ - ولا تملك الإدارة موارد مخصصة لتنفيذ الإدارة الكلية المتكاملة. وقد فعلت أقصى ما في وسعها لتمويل المشاريع ذات الصلة - المشروع ٢ بتكلفة قدرها ٢,٥ مليون دولار على سبيل المثال - من خلال وفورات في مجالات أخرى.

١١٠ - ويعتمد إصدار الوثائق في الوقت المناسب على الالتزام بقاعدة العشرة أسابيع. وتعالج الوثائق التي تقدم في الموعد المحدد في غضون أربعة أسابيع.

١١١ - وفيما يتعلق بالاتصال بالجامعات، قال وكيل الأمين العام إنه وجه رسالة إلى البعثات الدائمة، في عام ٢٠٠٨، يطلب فيها اتصال البعثات بالجامعات في بلدانها؛ ولم تستلم الإدارة سوى تسعة ردود. وليس لدى الإدارة موارد مكرسة للاتصال، لكنها سعت إلى التجاوب مع الجامعات التي اتصلت بها. وتتمثل إحدى العقبات في اشتراط إلمام المترجمين الشفويين والتحريريين في الأمم المتحدة بلغتين رسميتين خلاف لغتهم الأم، وهو شرط لا يتيسر استيفاؤه دائما لدى الطلاب في برامج اللغات.

١١٢ - وفيما يختص بالتعليقات غير اللائقة التي أدلى بها المترجمون الشفويون، قال وكيل الأمين العام إنه على علم بحادثة واحدة من هذا القبيل. والمترجمون الشفويون ملزمون بعدم التعليق على أي شيء يسمعونه أثناء أداء واجباتهم. وطلب إلى الوفود أن تبلغ دائرة الترجمة الشفوية بأية حادثة على الفور، كي تتخذ إجراء حيالها. وأضاف أن الاجتماعات الإعلامية التي تعقدها الإدارة كل عام تتيح فرصة إجراء حوار بشأن أية شواغل لدى الدول الأعضاء فيما يتعلق بمسائل خدمات المؤتمرات.

١١٣ - وقال وكيل الأمين العام إن مكتب المساعدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد انتقل إلى مركز خدمات المؤتمرات في الطابق الثاني بمبنى المرج الشمالي، لأسباب تتعلق بضيق الحيز.

١١٤ - وفيما يتعلق بمسألة تصاريح الدخول الخاصة بالمناسبات الجانبية خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، قال وكيل الأمين العام إنه على الرغم من أن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات قد نسقت مع إدارة شؤون السلامة والأمن أثناء انعقاد الحدث، فإن إدارة شؤون السلامة والأمن هي التي تبت في جميع مسائل الأمن وتصاريح الدخول.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.